ملخـــص الدراسة

أولاً : الملخص باللغة العربيـــة

ثانياً : الملخص باللغة الأجنبية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة "دراسة تحليلية"

مقدمـــة

منذ الحرب العالمية الثانية وقضية التنمية مطروحة وبصورة قوية فـــى معظـــم الأحيان على الساحتين الأكاديمية والسياسية، حيث مثلت التنمية طموحـــاً دائمـــاً يـــراود صانعى السياسة، ويحاولون تحقيقه عبر خطط زمنية ومشروعات تحديثية.

لهذا وجدت البلاد النامية نفسها مدفوعة إلى ضرورة تنمية مجتمعاتهـــا بـــصورة حقيقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، وكان لابد من التركيز على الإنـــسان الذى يمثل وسيلة التنمية وغايتها فى آن واحد، وهذا ما أكده الكثير من العلمـــاء، مـــن أن رسم أى خطة للتنمية يجب أن تبدأ بتنمية الإنسان باعتبار أن الإنسان هـــو الـــذى يقـــوم بالتنمية، وهو الذى ترتد إليه هذه العملية فى سلع وخدمات.

ولذا تسابقت مصر إلى رفع شعار التنمية تحدوها الرغبة فى اللحاق بركب التقدم والتطور المتسارع فى العالم، خاصة أن إمكانيات مصر البشرية ومعطياتهـــا الحـــضارية والتاريخية تمدها بالطاقات الضرورية للدفع بعملية التنمية إلى آفاق أرحب.

وقد تعددت مفاهيم التنمية المجتمعية الشاملة، فهناك مـــن تناولهـــا مـــن حيـــث موضوعها فركز على الجانب الاقتصادى فى حين ركز ثان على الجانـــب الاجتمـــاعى، وثالث على الجانب البشرى، كما أن هناك اتجاهات أخرى نظرت إلى التنمية من زاويـــة الآثار المترتبة عليها، وهكذا تعددت المدارس الفكرية فى النظر إلى التنمية ومفهومها.

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات وتلك الاتجاهات، فإنها جميعها تؤكد علـــى شمولية التنمية وتكامل أبعادها وجوانبها، فكل اتجاه يعطى أولوية وأسبقية لبعد أو جانـــب محدد قبل الأبعاد والجوانب الأخرى للتنمية.

ولتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، هناك متطلبات يجب توافرها، لتكون بمثابـــة أسس داعمة لتحقيق هذه التنمية ومبادئ تعتمد عليها برامج ومشروعات التنمية المجتمعية الشاملة، وتتنوع هذه المتطلبات ما بين متطلبات اجتماعية وثانية اقتصادية وثالثـــة علميـــة وتربوية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولما كان التعليم العالى والجامعى هو الرصيد الاستراتيجى لحركة التنمية فى المجتمع، وموجه فعالياته، والمدخل الرئيسى للوفاء باحتياجات التنمية الذاتية المستقلة، نظر إلى الجامعة باعتبارها قاطرة التنمية المجتمعية الشاملة، غايتها تحسين نوعية الحياة للإنسان مادياً ومعنوياً، وتوفير شروط ومقومات حياته الكريمة، بما يمكنه من تحمل أعباء التنمية المستقلة، وبما يتيح له فرص العطاء الوافر لمجتمعه الذى يضمن له الانتفاع العالى بثمرات التنمية. فالجامعة تسعى نحو تنمية روح المسئولية الاجتماعية والمهنية باعتبارها واجباً عاماً. وذلك من خلال دورها فى إعداد القوى البشرية المدربة، وإنتاج المعرفة والتمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكون ذلك من خلال وظائفها الأساسية (التدريس – البحث العلمى – خدمة المجتمع)٠

وعلى الرغم من هذه المكانة وتلك الأهمية، فإن واقع التعليم الجامعى المصرى يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف فى مختلف عناصر المنظومة الجامعية، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات السابقة؛ مما أدى إلى ابتعاد التعليم الجامعى عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيه ووجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات تنمية مجتمعه. وهذا ما نتج عنه أخيراً غياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات، بل واحتلال الجامعات المصرية لمراكز متأخرة على مستوى القارة الإفريقية.

وانطلاقاً من الوضع الحالى للتعليم الجامعى المصرى، وحالة التحول الذى يعيشها العالم بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة، سواء كانت هذه التحولات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية، فإن إصلاح التعليم الجامعى المصرى لم يعد مجرد اختيار، وإنما أصبح ضرورة وقضية ملحة، تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية٠

لهذا فقد طرحت العديد من المبادرات لإصلاح التعليم الجامعى المصرى، كان من بينها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى ٢٠٠٠، والذى انتهى برسم استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى المصرى، تضمنت خمسة وعشرين مشروعاً لإصلاح منظومة التعليم الجامعى، واستقر الأمر على تنفيذ ستة مشروعات هى (مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP ، مشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، مشروع تطوير كليات التربية FOEP، مشروع صندوق تطوير التعليم العالى HEEPF، مشروع توكيد الجودة والاعتماد QAAP)، وذلك على ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة اعتباراً من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧.

ويضاف إلى هذا مبادرات أخرى ذات خلفيات سياسية واقتصادية على كافة الأصعدة محلياً ودولياً، ساعد على ظهورها السياقات والتحولات والظروف العالمية المحيطة بالمجتمع المصرى، فكان آخر هذه المبادرات مؤتمر قضايا الإصلاح العربى الرؤية والتنفيذ "فى الفترة من ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ فى مكتبة الإسكندرية، وصدرت وثيقة الإسكندرية التى تعمل وفقاً لقائمة أولويات محددة تتمثل فى الإصلاح السياسى، والإصلاح الاقتصادى، والإصلاح الاجتماعى، والإصلاح الثقافى، وآليات المتابعة مع المجتمع المدنى. وقد تضمنت فى مجال الإصلاح الاجتماعى الاهتمام بالتعليم وتطويره واكتساب ونشر وإنتاج المعرفة وتطوير المؤسسات التعليمية.

أما بالنسبة للمبادرات الخارجية (الدولية)، فقد كانت كثيرة ومتعددة، إلا أنها ظهرت على الساحة العربية بصورة كبيرة ومؤثرة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت منها مبادرة كولن باول ٢٠٠٢ ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤ .

ولكن على الرغم من أهمية مبادرات الإصلاح هذه، فإن الأهم من ذلك مدى الاستفادة منها واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة وبالطريقة التى تسهم فى إصلاح واقع التعليم الجامعى وتساعده على التكيف والتعامل مع المتغيرات المجتمعية المتجددة باستمرار، وكذلك الاستفادة منها.

مشكلة الدراسة :

فى ضوء التحليل السابق لواقع التعليم الجامعى المصرى، وبيان قصوره فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة المختلفة، وعرض المبادرات والمشاريع المطروحة لإصلاحه سواء كانت مبادرات داخلية أو خارجية. يمكن بلورة التساؤل الرئيس للدراسة فى :

- ما دور مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

١- ما متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

٢-ما مبررات إصلاح التعليم الجامعى المصرى؟

٣-ما أهم المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى؟

٤-ما مدى تحقيق مبادرات الإصلاح ومشاريعه لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

٥-ما مدى تأثير مبادرات ومشاريع إصلاح التعليم الجامعى فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره؟

٦-كيف يمكن وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فى :

١- إبراز الدور المحورى للتعليم الجامعى المصرى بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

٢- التعرف على المبررات الحقيقية للمبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى.

٣- تقييم مدى تحقيق المبادرات الإصلاحية لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.

٤- تقييم أثر المبادرات والمشاريع الإصلاحية فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره.

٥- وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من :

١-تقييم ما تم تنفيذه من مبادرات ومشاريع إصلاحية والوقوف على مدى قدرتها على تطوير واقع التعليم الجامعى المصرى وتحسينه، وتدعيم دوره فى قيادة عملية التنمية المجتمعية الشاملة فى مصر.

٢-طرح بعض الرؤى والبدائل للإصلاح، ووضعها بين يدى المجتمع الجامعى ومتخذى القرار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منهج الدراسة وأسلوبها :

تقتضى طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفى كأحد مناهج البحث العلمى مع الاستعانة بأسلوب السيناريوهات، وذلك لأنه يرسم خطوطاً عامة حول مستقبلات ممكنة أكثر من كونه عرضاً لمستقبل فعلى، فهو ليس تخمينات للمستقبل ولكنه وصف للمستقبل.

مصطلحات الدراسة :

مبادرات Initiatives :

ويقصد بها فى هذه الدراسة : مجموعة المقترحات والمشاريع المحلية - كما وردت فى مشروع ضمان الجودة والاعتماد ومشروع وثيقة الإسكندرية- ، والعالمية – كما وردت فى مشروع الشرق الأوسط الكبير - ، والتى تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم الجامعى المصرى.

الإصلاح Reform:

ويعرف بأنه : "منظومة الإجراءات التربوية التى تهدف إلى إخراج النظام التربوى من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل يضمن له استمرارية وتوازناً فى أداء وظيفته بصورة منتظمة".

متطلبات Requirements :

ويقصد بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة : المواصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع.

***التنمية المجتمعية الشاملة* Comprehensive Social Development:**

وتعرف بأنها "عملية مجتمعية عمدية تهدف إلي إحداث تغيير شامل في مجتمع معين من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف قطاعاته، ومن ثم فهي عملية تهدف إلي تحريك المجتمع، وتفعيل دوره، ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعباءه".

خطة الدراسة :

اشتملت الدراسة على خمسة فصول هى :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ويتناول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهج المستخدم وأهم المصطلحات.

الفصل الثاني : التعليم الجامعى والتنمية المجتمعية الشاملة (المفهوم والمتطلبات)، ويدور حول مفهوم التنمية المجتمعية الشاملة، ومتطلبات التنمية المجتمعية ذات الأبعاد المختلفة، ودور التعليم الجامعى فى تلبية هذه المتطلبات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث : **التعليم الجامعى المصرى (الواقع والتحديات)** ويتمثل فى وصف وتحليل وظائف التعليم الجامعى المصرى، والواقع الحالى لعناصر المنظومة الجامعية، وأهم المتغيرات المجتمعية وتأثيرها على التعليم الجامعى المصرى.

الفصل الرابع : **مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى** ويقوم بدراسة تحليلية وتقييمية لمشروع ضمان الجودة والاعتماد كأحد المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى ويبين أهم إنجازاته ومدى إسهامه فى إصلاح واقع التعليم الجامعى المصرى وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ودراسة تحليلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير كمبادرة خارجية لإصلاح التعليم الجامعى، ورصد أهم تداعياتها المختلفة على التعليم الجامعى بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، وكذلك تحليل وتقييم وثيقة الإسكندرية كمبادرة داخلية محلية للإصلاح العربى ومحاولة معرفة أهم انعكاساتها وإنجازاتها وتأثيرها فى إصلاح التعليم المصرى وتلبية متطلبات تنمية المجتمع.

الفصل الخامس : **السيناريوهات البديلة لإصلاح التعليم الجامعى المصرى** ويرسم سيناريوهات لمستقبل التعليم الجامعى المصرى وإصلاحه ودوره فى تلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى ما يلى :

١- تعدد الاتجاهات الفكرية فى النظر إلى التنمية الشاملة وتعريفها وأهدافها وكذلك متطلباتها، فهناك اتجاهات فكرية تركز على الجانب الاقتصادى، وثانية تركز على الجانب الاجتماعى، وثالثة تركز على الجانبين الاقتصادى والاجتماعى وأخيرة تركز على الجانب البشرى.

٢- تنوع متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ما بين متطلبات اجتماعية واقتصادية وعلمية تربوية.

٣- أن التعليم الجامعى يقوم بتوفير متطلبات التنمية الشاملة من خلال مجموعة من الأدوار الرئيسية تتضمن بداخلها أدواراً فرعية كثيرة ومتعددة تعد بمثابة وسائل لتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة وتتمثل هذه الأدوار فى :

- التعليم الجامعى وإعداد القوى البشرية المدربة.
- التعليم الجامعى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التعليم الجامعى وإنتاج المعرفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤- قدرة تحقيق التعليم الجامعى أدواره هذه من خلال وظائفه الأساسية، وهى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، بالإضافة إلى الوظيفة الإنتاجية الاستثمارية الجديدة (الجامعة المنتجة)٠

٥- أن التعليم الجامعى فى إطار قيامه بهذه الوظائف الأساسية المتنوعة يواجه العديد من المتغيرات المجتمعية التى تؤثر عليه، وتفرض عليه الكثير من التحديات والمتطلبات حتى يستطيع التفاعل والتعامل معها والاستفادة منها قدر الإمكان٠

٦- أن المتغيرات والتحديات المجتمعية التى تواجه التعليم الجامعى المصرى متنوعة ومتعددة ما بين متغيرات عالمية (العولمة، الثورة التكنولوجية، مجتمع المعرفة، والتحولات الجذرية فى مضامين التنمية) – ومتغيرات محلية (البطالة، التحدى السكانى)٠

٧- أن واقع التعليم الجامعى المصرى يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة والتكيف مع المتغيرات المجتمعية٠

٨- قصور وضعف واقع التعليم الجامعى المصرى عن القيام بدوره فى خدمة المجتمع وتنميته وتوفير متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة٠

٩- إصلاح التعليم الجامعى المصرى لم يعد اختياراً، وإنما أصبح ضرورة وقضية ملحة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وأزمة واقعه الحالى، وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية، فلم يعد إذن ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل إنه ضرورة متجددة بتجدد الظروف، ومنشودة فى ضوء آمال المستقبل٠

١٠- وجود مبادرات ورؤى إصلاحية مطروحة على الساحة، بعضها ذات خلفية سياسية واقتصادية (مشروع الشرق الأوسط الكبير ، ووثيقة الإسكندرية)، وأخرى ذات خلفية علمية (مشروع ضمان الجودة والاعتماد)٠

١١- على الرغم من إيجابيات مشروع ضمان الجودة والاعتماد QAAP، فإن تأثيره فى تحقيق جودة وتحسين عناصر المنظومة الجامعية كان ضعيفاً، فقد قام بدور جزئى فى إصلاح وتطوير واقع التعليم الجامعى المصرى وتحقيق دوره فى تنمية المجتمع٠

١٢- أن مشروع ضمان الجودة والاعتماد لم يحقق الهدف المرجو منه مجتمعياً، وحتى ما تم إنجازه لا يكفى للتعامل مع تحديات ومتطلبات مجتمع المعرفة بجوانبه المجتمعية المختلفة٠

١٣- أن مشروع QAAP لم يهتم بما ينبغى أن يهتم به وهم الطلاب، باعتبارهم الهدف الأساسى من أى إصلاح، وأن تنميتهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم هو العائد المتوقع من هذا المشروع٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٤- يرجع قصور مشروع QAAP فى تحقيق أهدافه إلى مجموعة من التحديات الجامعية فى المجال الإدارى والمالى والأكاديمى والبنية التحتية.

١٥- على الرغم من إيجابيات مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن هناك بعض التحفظات، منها :

- عدم تركيز المشروع فى محاوره الإصلاحية ومبادراته الجزئية على التعليم الجامعى وإصلاحه بشكل مباشر وصريح.
- بالرجوع إلى آليات مبادرة الشرق الأوسط الكبير فى تحقيق هدفها (بناء مجتمع معرفى)، يلاحظ عدم الاهتمام بمقومات وركائز بناء هذا المجتمع ولا بتوفير البيئة المناسبة لبنائه.
- وجود تداعيات تعليمية للظروف الاجتماعية التى أشاعها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتتمثل هذه التداعيات فى تحقيق النهج الأمريكى للتعليم، وانتشار التعليم الأجنبى فى المجتمع المصرى، وإحداث صراعات فى الواقع التعليمى.
- كما أن هناك تداعيات أخرى للظروف الاقتصادية والسياسية التى دعمها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتتمثل هذه التداعيات فى تقليص دور الدولة فى التعليم، واستخدام المعونات الأجنبية، والتوجه نحو الخصخصة فى التعليم الحكومى، وتزايد انتشار التعليم الخاص فى المجتمع، وانهيار مبدأ ديمقراطية التعليم.

١٦- هناك أهداف حقيقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير تتمثل فى :

- السيطرة الاقتصادية على ثروات المجتمع والمنطقة العربية.
- القضاء على الهوية المميزة للمجتمع ومحاولة تغريبه.
- بث وغرس الثقافة الأمريكية وفكرها فى مختلف البلدان، مما يساعد على احتواء العقل العربى وتغييبه وتذويبه فى محيط أوسع، تضيع فيه الهوية العربية والإسلامية للمنطقة.
- محاصرة نظم التربية والتعليم، من خلال ما يتم اتخاذه من برامج لتنميط الفكر فى اتجاه المصالح الأمريكية، وتغيير مناهج التعليم، وتفريغها من كل ما يرسخ مقومات الهوية والخصوصية الفكرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٧- تتمثل آليات مشروع الشرق الأوسط الكبير فى استخدام المعونات، الاعتماد على منظمات المجتمع المدنى، بث الروح الإنهزامية داخل المجتمع٠

١٨- على الرغم من إيجابيات وثيقة الإسكندرية من حيث اهتمامها بمعالجة الفقر والتهميش الاجتماعى والسياسى، ومعالجة ضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء، ومعالجة قضية عمالة الشباب، فإنها حددت الأهداف ولم تحدد آليات التنفيذ ولم تحرص على متابعة تنفيذ هذه الأهداف، والدليل على ذلك الواقع الحالى فى مصر٠

١٩-بعد تحليل وثيقة الإسكندرية يصعب وصفها بأنها مبادرة، ولكن من الممكن اعتبارها مقالاً جيداً أكثر من كونها مبادرة إصلاحية٠

٢٠-هناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة لملامح مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة وهى : السيناريو الامتدادى، والسيناريو الإصلاحى، والسيناريو الابتكارى٠

٢٠-سبيل إصلاح واقع التعليم الجامعى المصرى هو وجود مبادرة إصلاحية تتكامل فيها جهود المتخصصين مع أصحاب القرار لاتخاذ ما من شأنه أن يفعل هذا الإصلاح على أرض الواقع، ويساعد على بناء مجتمع معرفى متقدم وفقاً لفلسفة مجتمعية وتربوية متقدمة، تحدد ما ينبغى أن تتم تنشئة الأفراد عليه فى المستقبل، وتراعى المقومات والمنطلقات الأساسية الداعمة لأى إصلاح مجتمعى٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com